المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

بارومتر الأعمال
يوليو ٢٠٠٩

العدد (٢٣)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أُنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

طاهر سمير حلمي شريك مؤسس – مكتب حلمي وحمزة وشركاؤهما (بيكر آند ماكنزي انترناشيونال) – رئيس مجلس إدارة المركز

عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)

حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)

منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)

جلال الزربة رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة

رائد هاشم يحيى العضو المنتدب – موكيت ماك

شفيق بغدادي رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية

محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"

معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا

أعضاء المركز

إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع

أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر

أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت

أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز

أيمن لاظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آسكا للخبرة المالية

جمال مبارك مدير شركة "Bullion" المحدودة

حسن الخطيب العضو المنتدب، مجموعة كارليل

حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار

حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب– البنك العربي الإفريقي الدولي

خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة

رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر

عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري

عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)

علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة

علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة

محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار

محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية

محمد سمير عبد الرازق مدير عام شركة بروكتر & جامبل، الشرق الأدنى

محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – آرتوك جروب للاستثمار والتنمية

محمد لطفي منصور وزير النقل، مصر

ناصف ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب – شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة

هشام مكاوي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر

ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – المجموعة المالية المصرية "هيرمس"

ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية

الإدارة التنفيذية

هناء خير الدين المدير التنفيذي ومدير البحوث

نجلاء الإهواني نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠٠٩

العدد (٢٣)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلا من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداء من العدد السابق، يضم بارومتر الأعمال مؤشرين يعكسان نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الشركات وتوقعاتها لأربع فترات متتالية. ولمزيد من المعلومات حول المنهجية والاستبيان وحساب مؤشري بارومتر الأعمال، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على الإنترنت (www.eces.org.eg) تحت بارومتر الأعمال.

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاعين العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

هناء خير الدين – المدير التنفيذي ومدير البحوث

ملك رضا – اقتصادي أول

طارق الغمراوي – اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير

فاطمة علي – مترجمة

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

نظرة عامة

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وتوقعاتها بالنسبة للستة أشهر الأخيرة من العام. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.

وبالنسبة للستة أشهر الماضية، أفاد عدد أكبر من الشركات بانخفاض النمو الاقتصادي مقارنة بالاستبيان السابق. وفيما يتعلق بأنشطتها، أفادت غالبية الشركات بانخفاض الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. ويمكن تفسير الآراء السلبية للشركات خلال الستة أشهر الماضية بتباطؤ النمو الاقتصادي بصفة عامة، حيث تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بـ٧,٤٪ خلال الربع المقابل من عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨. كما انخفض متوسط معدل التضخم من ٢٢,٤٪ خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١٣,٣٪ خلال الفترة يناير – مارس ٢٠٠٩.[١] وبصفة رئيسية، يمكن إرجاع الانخفاض في معدل التضخم إلى هبوط الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

وبالنسبة للربع الثالث من عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، تشير بيانات ميزان المدفوعات إلى انخفاض عائدات السياحة بنسبة ١٧,٢٪، وعائدات قناة السويس بنسبة ٢٢,٣٪، وصادرات المنتجات غير البترولية بنسبة ٢٠,٥٪، والصادرات البترولية بنسبة ٣٣,١٪، وعائدات الخدمات بنسبة ٣١,٢٪، والواردات بنسبة ٢٠,٦٪، والتحويلات الخاصة بنسبة ١٤,٩٪. وقد بلغ العجز في الحساب الجاري ٩ ر٠ مليار دولار خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ مقارنة بفائض قدره ٠,٧ مليار دولار خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.[٢]

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت توقعات الشركات إيجابية، حيث يتوقع عدد أكبر من الشركات زيادة النمو الاقتصادي مقارنة بالاستبيان السابق. كما أفاد عدد أكبر نسبيا من الشركات بتوقعات متفائلة بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات، مما يشير إلى بداية انحسار التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية، وإلى توقع الشركات ارتفاع النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والصادرات. ويمكن إرجاع النظرة الإيجابية للشركات إزاء النمو الاقتصادي الكلي وأدائها إلى تحسن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة هنا إلى إعلان الحكومة عن تطبيق خطة تحفيز اقتصادي قيمتها ١٥ مليار جنيه بهدف تفعيل الطلب، إلا أن الوقت مازال مبكرا لتقييم تأثير هذه الخطة وتوقيتها وكفاءة إنفاق هذه الأموال.

وفيما يلي، يستعرض هذا العدد نتائج تقدير مؤشري بارومتر الأعمال، بالإضافة إلى النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي الكلي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجه عينة الشركات.

مؤشرا بارومتر الأعمال

تم حساب مؤشري بارومتر الأعمال باستخدام تحليل المكونات الرئيسية واعتمادا على إجابات الشركات في شتى القطاعات التي يغطيها بارومتر الأعمال. ويوضح الشكل رقم (١) المؤشرين المحسوبين، حيث يعكس الأول نتائج التقييم بينما يبين الثاني التوقعات لأربع فترات متتالية.

الشكل رقم (١): مؤشرا بارومتر الأعمال: التقييم والتوقعات

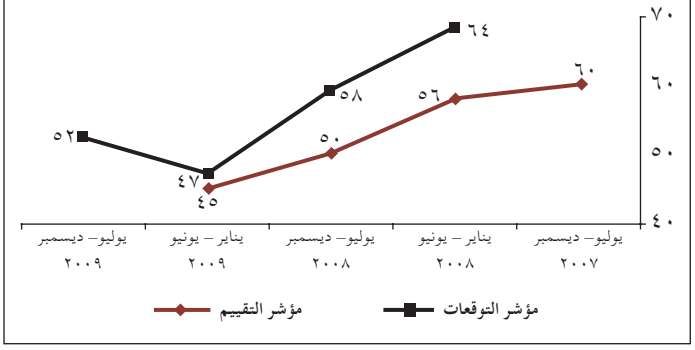

المصدر: حسابات الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان.

ويتبين من الشكل رقم (١) انخفاض مؤشر التقييم خلال الأربع فترات قيد البحث. ويعكس هذا الانخفاض المطرد تباطؤ الاقتصاد المصري، والذي تفاقم بفعل الأزمة التمويلية العالمية. وبالنسبة للتوقعات، فعلى الرغم من انخفاض مؤشرها من ٦٤٪ خلال الفترة يناير – يونيو ٢٠٠٨ إلى ٤٧٪ في يناير – يونيو ٢٠٠٩، إلا أنه ارتفع لأول مرة في الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩ بمقدار ٥ نقاط مئوية مما يعكس توقع الشركات بدء تلاشي التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاؤلها إزاء الاقتصاد المصري خلال الستة أشهر القادمة.

[١] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.
[٢] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

وبصفة رئيسية، يمكن إرجاع التأثير السلبي على المؤشرين إلى آراء الشركات حول النمو الاقتصادي، ومستوى الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات.

مستوى النشاط الاقتصادي

الشكل رقم (٢): مستوى النشاط الاقتصادي (تقييم وتوقعات عينة الشركات)

(أ): تقييم عينة الشركات

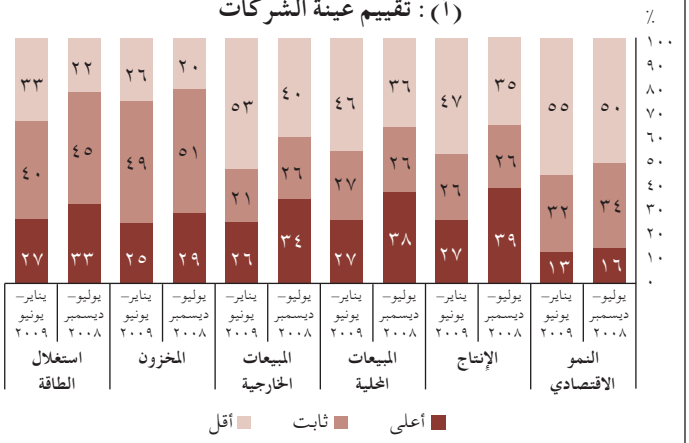

(ب): توقعات عينة الشركات

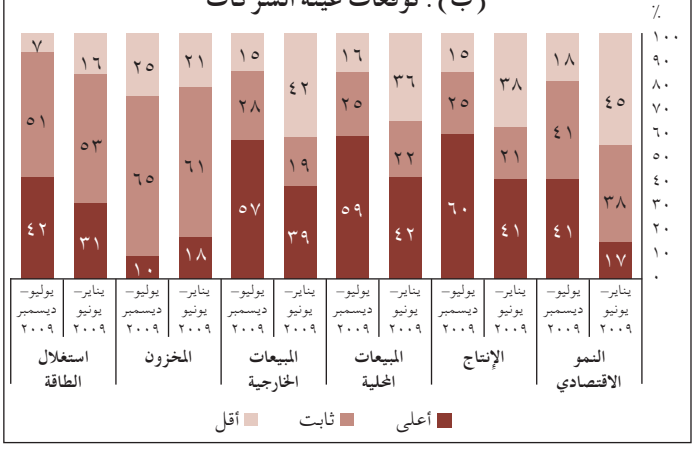

المصدر: نتائج الاستبيان.[٣]

انخفاض النمو الاقتصادي وتوقعات إيجابية

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، أفاد عدد أكبر من الشركات (٥٥٪) بانخفاض النمو الاقتصادي مقارنة بالستة أشهر السابقة (٥٠٪)،[٤] بينما أشار عدد أقل من الشركات إلى ثبات (٣٢٪) أو ارتفاع (١٣٪) معدل النمو الاقتصادي الكلي. وتتسق آراء الشركات حول النمو الاقتصادي مع معدل النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تراجع هذا المعدل إلى ٤,٣٪ خلال الفترة يناير – مارس ٢٠٠٩ مقارنة بـ٧,٤٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٨.[٥] وطبقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٧٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ٧٪ خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي إيجابية مقارنة بالاستبيان السابق،[٦] حيث تتوقع غالبية الشركات (٨٢٪) ثبات أو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. ويتوقع عدد أكبر من الشركات (٤١٪) زيادة النمو الاقتصادي في الستة أشهر القادمة مقارنة بـ١٧٪ في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات (١٨٪) انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، وذلك مقارنة بـ٤٥٪ بالنسبة للنصف الأول من العام.

وعلى المستوى القطاعي، أفادت غالبية الشركات بانخفاض معدل النمو الاقتصادي. وتركزت أعلى نسبة من الشركات التي أدلت بهذا الانخفاض في قطاع السياحة، بينما أشار عدد أقل من شركات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.[٧] ووفقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، تأثرت كافة القطاعات سلبا بالأزمة الاقتصادية العالمية، باستثناء قطاعي الصناعات الاستخراجية، والاتصالات. ويوضح الشكل رقم (٣) الانخفاض الفعلي في معدل نمو القطاعات الرئيسية[٨] في الاقتصاد طبقا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. ويُلاحظ أن نتائج الاستبيان جاءت متسقة بصفة عامة مع الانخفاض في معدلات النمو التي حققتها القطاعات المختلفة.

[٣] يتضمن الجدولان (١) و(٢) ملخصا لنتائج الاستبيان.

[٤] انظر الشكل رقم (٢أ).

[٥] تم الحصول على البيانات من موقع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية على شبكة الإنترنت: www.mop.gov.eg.

[٦] انظر الشكل رقم (٢ب).

[٧] انظر الجدول رقم (٣).

[٨] تم الحصول على هذه البيانات من موقع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية على شبكة الإنترنت: www.mop.gov.eg.

الشكل رقم (٣): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات الرئيسية (الربع الثالث من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والربع الثالث من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩)

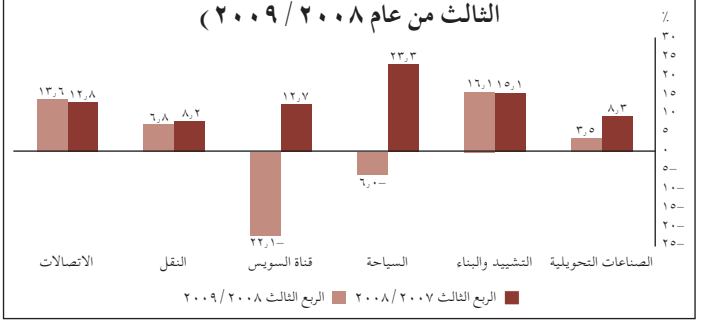

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

انخفاض الإنتاج وتوقعات إيجابية

أفادت غالبية الشركات بانخفاض (٤٧٪) أو ثبات (٢٦٪) معدلات الإنتاج خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (الشكل رقم ٢أ). كما أفاد عدد أقل من الشركات (٢٧٪) بزيادة الإنتاج مقارنة بالاستبيان السابق (٣٩٪). وطبقا للجدول رقم (٣) في نهاية هذا العدد، تركزت أعلى نسبة من الشركات التي أدلت بانخفاض الإنتاج في قطاعي السياحة (٧٧٪) والنقل (٥٥٪)، بينما جاءت نسبة الشركات التي أدلت بانخفاض الإنتاج أقل في قطاعات الوساطة المالية، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء.

وبصفة عامة، أدلت الشركات بتوقعات إيجابية بشأن معدلات الإنتاج خلال الستة أشهر القادمة، إذ تتوقع غالبية الشركات ارتفاع (٦٠٪) أو ثبات (٢٥٪) مستويات الإنتاج، في حين يتوقع عدد أقل من الشركات (١٥٪) انخفاض معدلات الإنتاج خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ٣٨٪ بالنسبة للنصف الأول من العام. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية الشركات زيادة الإنتاج خلال الستة أشهر القادمة. وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا نسبيا بشأن الإنتاج من قطاعات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والنقل، والصناعة التحويلية، في حين أدلت شركات الاتصالات والسياحة بأقل التوقعات تفاؤلا بشأن الإنتاج.[٩]

انخفاض المبيعات المحلية وتوقعات إيجابية

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، أفاد عدد أكبر من الشركات بانخفاض (٤٦٪) أو ثبات (٢٧٪) مبيعاتها المحلية، مقارنة بـ٣٦٪ و٢٦٪ على التوالي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ (الشكل رقم ٢أ). فضلا عن ذلك، أفاد عدد أقل نسبيا من الشركات (٢٧٪) بارتفاع مبيعاتها المحلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ٣٨٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، أفاد عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة والنقل بانخفاض المبيعات المحلية مقارنة بشركات الوساطة المالية، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، على التوالي.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ارتفاع (٥٩٪) أو ثبات (٢٥٪) مبيعاتها المحلية.[١٠] وعلى نحو مماثل، يتوقع عدد أقل من الشركات (١٦٪) انخفاض المبيعات المحلية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالنصف الأول من العام (٣٦٪). وجاءت أعلى نسبة من الشركات التي تتوقع ارتفاع مبيعاتها المحلية في قطاعات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والنقل، والصناعة التحويلية، بينما أدلت شركات الاتصالات والسياحة بتوقعات أقل تفاؤلا بشأن المبيعات المحلية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

انخفاض الصادرات وتوقعات إيجابية

أشارت غالبية الشركات إلى انخفاض (٥٣٪) أو ثبات (٢١٪) الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (الشكل رقم ٢أ). وجاءت الآراء الأقل تفاؤلا من شركات السياحة، والوساطة المالية، والنقل، في حين أدلت شركات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء بآراء أكثر تفاؤلا بشأن صادراتها. وجاءت الآراء الأكثر إيجابية بشأن المبيعات الخارجية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ من شركات الاتصالات، حيث أفادت كافة الشركات بارتفاع صادراتها.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، يتوقع عدد أكبر من الشركات ارتفاع (٥٧٪) أو ثبات (٢٨٪) الصادرات (الشكل رقم ٢ب)، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات (١٥٪) انخفاض الصادرات خلال الفترة القادمة مقارنة بـ٤٢٪ في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات التشييد والبناء، والنقل، والصناعة التحويلية ارتفاع الصادرات، في حين يتوقع عدد أقل من شركات الاتصالات، والوساطة المالية ارتفاع الصادرات خلال ذات الفترة، بينما لا تتوقع شركات السياحة زيادة الصادرات خلال ذات الفترة.[١١] وتعكس هذه التوقعات الإيجابية الشعور العام بأن أسوأ مراحل الأزمة العالمية ربما تكون قد مضت، وبأن الاقتصاد العالمي على وشك التعافي.

[٩] انظر الجدول رقم (٣).

[١٠] انظر الشكل رقم (٢ب).

[١١] انظر الجدول رقم (٣).

وبصفة عامة، يشير الشكل رقم (٤) إلى توقعات إيجابية بشأن الصادرات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالنصف الأول. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات، فقد جاءت التوقعات أكثر تفاؤلا بالنسبة للأسواق العربية، تليها الأسواق الإفريقية، ثم الاتحاد الأوروبي، وآسيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (٤) : التوزيع الجغرافي للصادرات

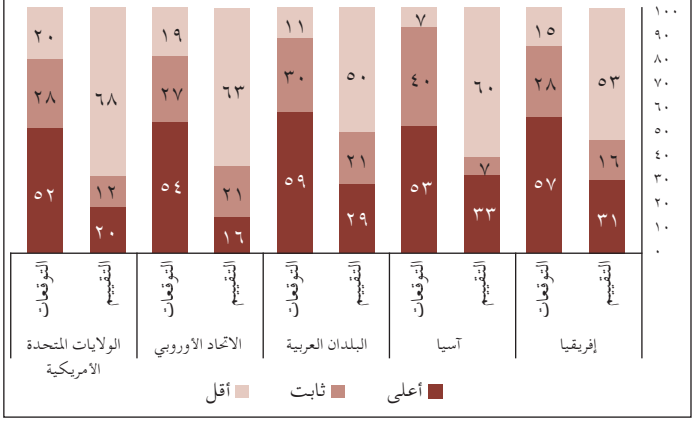

المصدر: نتائج الاستبيان.

انخفاض المخزون السلعي ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وتوقعات متفائلة

حافظت غالبية الشركات على مستويات المخزون السلعي لديها (٤٩٪) أو قامت بخفضها (٢٦٪) نتيجة لانخفاض المبيعات المحلية والصادرات (الشكل رقم ٢أ)، في حين أشار ٢٥٪ من الشركات إلى ارتفاع مخزونها السلعي، وذلك مقابل ٢٩٪ في الاستبيان السابق. وعلى المستوى القطاعي، أفادت غالبية شركات النقل، والاتصالات، والسياحة، والتشييد والبناء، بثبات مستويات المخزون.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تعتزم غالبية الشركات تثبيت (٦٥٪) أو خفض (٢٥٪) المخزون السلعي لديها (الشكل رقم ٢ب). كما يتوقع عدد أقل من الشركات (١٠٪) زيادة المخزون مقارنة بالاستبيان السابق، حيث توقعت ١٨٪ من الشركات زيادته. وتتوقع كافة شركات التشييد والبناء، والاتصالات، وغالبية شركات السياحة تثبيت مستويات المخزون خلال الستة أشهر القادمة، في حين تتوقع غالبية شركات النقل، والصناعة التحويلية خفض المخزون أو تثبيته.[١٢]

وبالنسبة لمعدل استغلال الطاقة الإنتاجية، فقد أشارت غالبية الشركات إلى ثباته (٤٠٪) أو انخفاضه (٣٣٪)، بينما أفاد عدد أقل من الشركات (٢٧٪) بارتفاعه مقارنة بالاستبيان السابق (٣٣٪). وأشار عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة إلى انخفاضه.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات تثبيت (٥١٪) أو زيادة (٤٢٪)[١٣] معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، بينما يتوقع عدد أقل من الشركات (٧٪) تخفيضه خلال الستة أشهر القادمة مقارنة بالاستبيان السابق (١٦٪). كما تتوقع غالبية الشركات في كافة القطاعات الستة قيد البحث زيادة أو تثبيت معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الستة أشهر القادمة.

الأسعار والأجور

الشكل رقم (٥) : الأسعار والأجور (تقييم وتوقعات عينة الشركات)

(أ) : الأسعار والأجور : التقييم

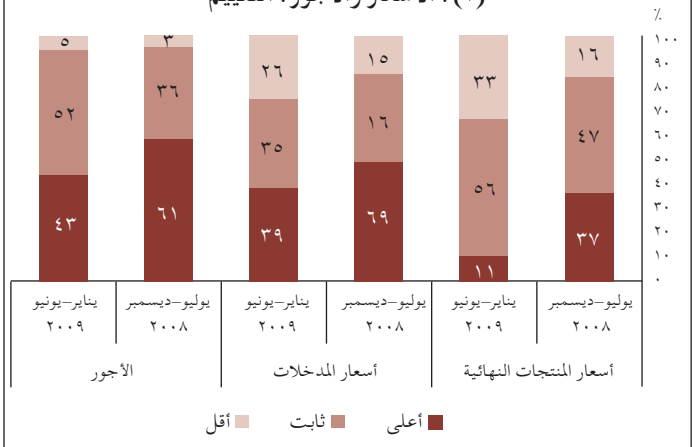

(ب) : الأسعار والأجور : التوقعات

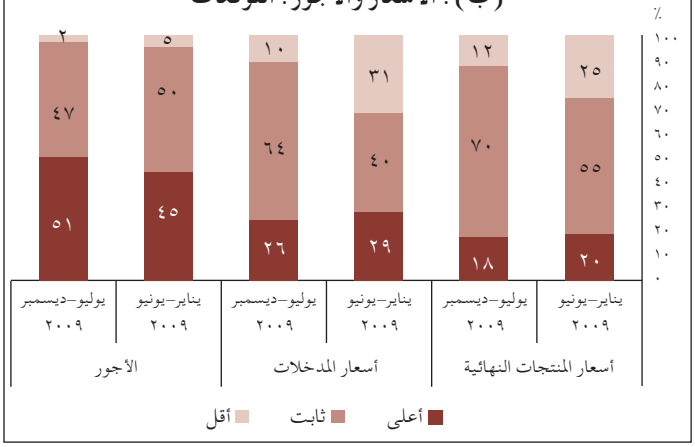

المصدر: نتائج الاستبيان.

[١٢] انظر الجدول رقم (٣).

[١٣] انظر الشكل رقم (٢ب).

انخفاض الأسعار وتوقعات بثباتها

أدلت غالبية الشركات بانخفاض (٣٣٪) أو ثبات (٥٦٪) أسعار المنتجات النهائية مقارنة بـ١٦٪ و٤٧٪ على التوالي في الستة أشهر السابقة (الشكل رقم ٥أ). وتأتي هذه النتائج متسقة مع انخفاض معدل التضخم من ٢٠,٢٪ خلال يونيو ٢٠٠٨ إلى ١٠,٢٪ في مايو ٢٠٠٩.[١٤] وقد أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات بثبات أو انخفاض أسعار المنتجات النهائية، في حين أفادت ٦٨٪ و٢٠٪ من شركات التشييد والبناء بثبات أو زيادة أسعار منتجاتها النهائية، على التوالي.[١٥]

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات أسعار منتجاتها النهائية (٧٠٪). كما انخفضت بصورة ملموسة نسبة الشركات التي تتوقع انخفاض أسعار منتجاتها النهائية إلى ١٢٪ مقارنة بـ٢٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مما يعكس التوقعات بزيادة الطلب. كذلك انخفضت نسبة الشركات التي تتوقع زيادة أسعار المنتجات النهائية إلى ١٨٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ٢٠٪ في النصف الأول. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية الشركات في كافة القطاعات استقرار أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة.

وبالنسبة لأسعار المدخلات الوسيطة، أفادت غالبية الشركات بارتفاعها (٣٩٪) أو ثباتها (٣٥٪) خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وأفاد عدد أكبر نسبيا من الشركات في قطاعات السياحة، والنقل، والصناعة التحويلية بزيادة هذه الأسعار، بينما أشار عدد أكبر من شركات الوساطة المالية، والاتصالات، والتشييد والبناء إلى انخفاضها.

وبالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تتوقع ٦٤٪ من الشركات ثبات أسعار المدخلات الوسيطة، بينما يتوقع ١٠٪ من الشركات انخفاضها (الشكل ٥ب). وعلى نحو مماثل، انخفضت نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٪ مقارنة بـ٢٩٪ بالنسبة للنصف الأول. وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أكثر من ٥٠٪ من الشركات في كافة القطاعات ثبات أسعار تلك المدخلات.

ثبات الأجور وتوقعات أكثر تفاؤلا

أفادت غالبية الشركات بارتفاع الأجور (٤٣٪) أو ثباتها (٥٢٪) خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (الشكل رقم ٥أ). وأشار عدد أكبر نسبيا من شركات الصناعة التحويلية إلى ارتفاع الأجور خلال ذات الفترة، في حين أفاد ٥٠٪ أو أكثر من الشركات في كافة القطاعات الأخرى بثبات الأجور خلال ذات الفترة.

وفيما يتعلق بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تتوقع غالبية الشركات ارتفاع (٥١٪) أو ثبات (٤٧٪) مستويات الأجور، في حين يتوقع نحو ٢٪ من الشركات انخفاضها (الشكل رقم ٥ب). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات الاتصالات، والنقل ثبات الأجور خلال الستة أشهر القادمة، بينما تتوقع غالبية شركات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والسياحة، والصناعة التحويلية ارتفاعها.

الاستثمار والتشغيل

الشكل (٦): الاستثمار والتشغيل (تقييم وتوقعات عينة الشركات)

(أ): الاستثمار والتشغيل: التقييم

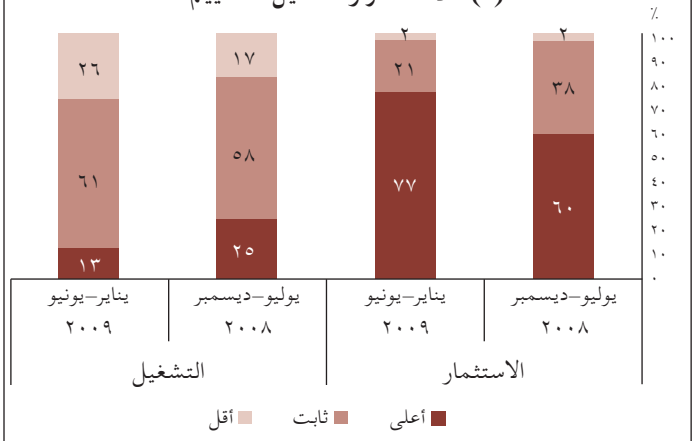

(ب): الاستثمار والتشغيل: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.

[١٤] تم الحصول على البيانات من موقع البنك المركزي المصري على شبكة الإنترنت: www.cbe.org.eg.

[١٥] انظر الجدول رقم (٣).

زيادة الاستثمار وتوقعات بشأنه

بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٩، أفادت غالبية الشركات بارتفاع (٧٧٪) أو ثبات (٢١٪) مستويات الاستثمار (الشكل رقم ٦أ). وتم إنفاق معظم هذه الاستثمارات على الآلات والمعدات، والمباني، والأراضي. وتتسق الزيادة في معدلات الاستثمار التي أدلت بها الشركات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مع الزيادات التي أعلنتها وزارة المالية في معدل الاستثمار، والذي ارتفع بنسبة ١٥,٥٪ خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومع ذلك، يُلاحظ انخفاض معدل نمو الاستثمارات خلال التسعة أشهر الأخيرة عن المعدل المسجل في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٢٨,٥٪).[١٦] وعلى المستوى القطاعي، أشارت غالبية الشركات في كافة القطاعات إلى زيادة استثماراتها.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات استثماراتها (٦٩٪) أو زيادتها (٢٧٪) كما يتضح من الشكل رقم (٦ب). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية الشركات في كافة القطاعات ثبات مستويات الاستثمار.

انخفاض مستوى التشغيل وتوقعات بشأنه

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، أفادت الشركات بثبات (٦١٪) أو انخفاض (٢٦٪) مستوى التشغيل (الشكل رقم ٧أ). كما أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات بانخفاض أو ثبات مستوى التشغيل. وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع الشركات ثبات مستوى التشغيل (٧٠٪) أو زيادته (١٩٪)؛ ويتوقع عدد أقل من الشركات (١١٪) انخفاضه في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ١٤٪ بالنسبة للنصف الأول. وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية شركات التشييد والبناء، والنقل، والسياحة، والصناعة التحويلية تثبيت مستويات التشغيل، في حين يتوقع عدد أكبر من شركات الاتصالات ثبات أو انخفاض مستويات التشغيل، بينما يتوقع عدد أكبر من شركات الوساطة المالية ثبات أو ارتفاع التشغيل.

المعوقات

محدودية الطلب ورأس المال وعدم كفاية العمالة الماهرة من أشد المعوقات

أعربت غالبية الشركات عن قلقها بشأن ضعف الطلب وعدم كفاية رأس المال والعمالة الماهرة، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية.

وتتضمن المعوقات الأخرى صعوبة الحصول على الائتمان والواردات، وتشدد شروط الائتمان، وتعقد إجراءات التصدير. ويوضح الشكل رقم (٧) أهم المعوقات التي تؤثر على أداء الشركات. وبالبحث في المهارات التي يفتقر إليها سوق العمل، تبين أن أهمها: المناصب الإدارية في المصانع، ومراقبي الجودة، والخبراء الفنيين، والمهندسين الزراعيين.

الشكل رقم (٧): أهم المعوقات التي تؤثر على أداء شركات الأعمال

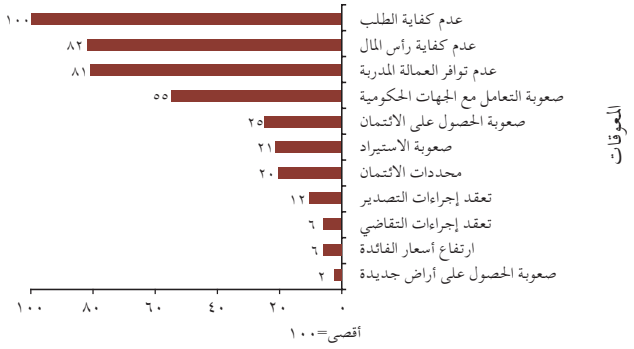

المصدر: نتائج الاستبيان.

[١٦] تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

جدول (١) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم لكافة شركات العينة (يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦ إلى يناير – يونيو ٢٠٠٩)[١]

٪

المؤشر	يوليو – ديسمبر ٢٠٠٦				يناير – يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير – يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٣٦	٤٣	٢١	**١٥**	٥١	٣٥	١٤	**٣٧**	٤٨	٢٩	٢٣	**٢٥**	٢٩	٤٤	٢٧	**٢**	١٦	٣٤	٥٠	**-٣٤**	١٣	٣٢	٥٥	**-٤٢**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٤٤	٣٦	٢٠	**٢٤**	٥٢	٣٤	١٤	**٣٨**	٦٢	٢١	١٧	**٤٥**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٩	٢٦	٣٥	**٤**	٢٧	٢٦	٤٧	**-٢٠**
المبيعات في السوق المحلية	٤٤	٣٥	٢١	**٢٣**	٥٣	٣١	١٦	**٣٧**	٦٠	٢٣	١٨	**٤٢**	٥٦	٢٨	١٦	**٤٠**	٣٨	٢٦	٣٦	**٢**	٢٧	٢٧	٤٦	**-١٩**
المبيعات في السوق الدولية	٤٥	٣١	٢٤	**٢١**	٥١	٣٧	١٢	**٣٩**	٦٤	١٨	١٨	**٤٦**	٥٧	٢٦	١٧	**٤٠**	٣٤	٢٦	٤٠	**-٦**	٢٦	٢١	٥٣	**-٢٧**
حجم المخزون	٢٧	٤٨	٢٥	**٢**	٣٠	٤٤	٢٦	**٤**	٢٤	٤٤	٣٢	**-٨**	٢٣	٥٨	١٩	**٤**	٢٩	٥١	٢٠	**٩**	٢٥	٤٩	٢٦	**-١**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٣٧	٤٨	١٥	**٢٢**	٤١	٤٦	١٣	**٢٨**	٥١	٤٠	٩	**٤٢**	٤٢	٤٦	١٢	**٣٠**	٣٣	٤٥	٢٢	**١١**	٢٧	٤٠	٣٣	**-٦**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٤١	٥١	٨	**٣٣**	٤٠	٥٢	٨	**٣٢**	٤٩	٤٤	٧	**٤٢**	٥٦	٤١	٣	**٥٣**	٣٧	٤٧	١٦	**٢١**	١١	٥٦	٣٣	**-٢٢**
أسعار المدخلات الوسيطة	٨١	١٦	٣	**٧٨**	٨٠	١٨	٢	**٧٨**	٩٢	٦	٢	**٩٠**	٩٨	٢	٠	**٩٨**	٦٩	١٦	١٥	**٥٤**	٣٩	٣٥	٢٦	**١٣**
الأجور	٦٢	٣٧	١	**٦١**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٦٣	٣٥	٢	**٦١**	٨٢	١٨	٠	**٨٢**	٦١	٣٦	٣	**٥٨**	٤٣	٥٢	٥	**٣٨**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٤٢	٤٩	٩	**٣٣**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٥١	٤٧	٢	**٤٩**	٦٠	٣٧	٣	**٥٧**	٦٠	٣٨	٢	**٥٨**	٧٧	٢١	٢	**٧٥**
العمالة	٢٦	٥٦	١٨	**٨**	٢٧	٥٨	١٥	**١٢**	٣٤	٥٢	١٤	**٢٠**	٣٣	٥٥	١٢	**٢١**	٢٥	٥٨	١٧	**٨**	١٣	٦١	٢٦	**-١٣**

جدول (٢) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير – يونيو ٢٠٠٧ إلى يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩)[١]

٪

المؤشر	يناير – يونيو ٢٠٠٧				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٧				يناير – يونيو ٢٠٠٨				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٨				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[٢]
النمو الاقتصادي	٥٨	٣٥	٧	**٥١**	٥٤	٣٩	٧	**٤٧**	٥٤	٣٤	١٢	**٤٢**	٢٦	٥٥	١٩	**٧**	١٧	٣٨	٤٥	**-٢٨**	٤١	٤١	١٨	**٢٣**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**	٧٩	١٥	٦	**٧٣**	٧٥	١٦	٩	**٦٦**	٦٨	١٩	١٣	**٥٥**	٤١	٢١	٣٨	**٣**	٦٠	٢٥	١٥	**٤٥**
المبيعات في السوق المحلية	٦٩	٢٥	٦	**٦٣**	٧٨	١٧	٥	**٧٣**	٧٣	١٨	٩	**٦٤**	٦٦	٢٢	١٢	**٥٤**	٤٢	٢٢	٣٦	**٦**	٥٩	٢٥	١٦	**٤٣**
المبيعات في السوق الدولية	٧١	٢٦	٣	**٦٨**	٧٩	١٨	٣	**٧٦**	٧٥	١٧	٨	**٦٧**	٧١	١٩	١٠	**٦١**	٣٩	١٩	٤٢	**-٣**	٥٧	٢٨	١٥	**٤٢**
حجم المخزون	٢٦	٥٠	٢٤	**٢**	٨	٦٦	٢٦	**-١٨**	٢٠	٥٠	٣٠	**-١٠**	١٤	٦٠	٢٦	**-١٢**	١٨	٦١	٢١	**-٣**	١٠	٦٥	٢٥	**-١٥**
مستوى استغلال الطاقة[٣]	٦٩	٢٧	٤	**٦٥**	٦١	٣٥	٤	**٥٧**	٦٨	٢٨	٤	**٦٤**	٣٧	٥٦	٧	**٣٠**	٣١	٥٣	١٦	**١٥**	٤٢	٥١	٧	**٣٤**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٥٦	٣٩	٥	**٥١**	٤٥	٥١	٤	**٤١**	٦٢	٣٤	٤	**٥٨**	٦٨	٣٠	٢	**٦٦**	٢٠	٥٥	٢٥	**-٥**	١٨	٧٠	١٢	**٦**
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٥	٢٢	٣	**٧٢**	٧٦	٢٣	١	**٧٥**	٨٨	١٠	٢	**٨٦**	٩٤	٦	٠	**٩٤**	٢٩	٤٠	٣١	**-٢**	٢٦	٦٤	١٠	**١٦**
الأجور	٧٠	٣٠	١	**٦٩**	٦٥	٣٤	١	**٦٤**	٦٨	٣٢	٠	**٦٨**	٦٧	٣٣	٠	**٦٧**	٤٥	٥٠	٥	**٤٠**	٥١	٤٧	٢	**٤٩**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٦١	٣٩	٠	**٦١**	٥٣	٤٥	٢	**٥١**	٤٠	٥٧	٣	**٣٧**	٣٨	٥٧	٥	**٣٣**	٢٧	٦٩	٤	**٢٣**
العمالة	٣٥	٥٤	١١	**٢٤**	٣٣	٥٧	١٠	**٢٣**	٣١	٦٣	٦	**٢٥**	٢٢	٧٠	٨	**١٤**	١٩	٦٧	١٤	**٥**	١٩	٧٠	١١	**٨**

[١] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . مجموع الردود بأعلى، وثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
[٢] الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.
[٣] أعلى : كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة : في حدود المعتاد، أقل : أقل من المعتاد.

جدول (٣) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم والتوقعات للقطاعات المختلفة[1]

٪

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية								قطاع التشييد والبناء								قطاع السياحة							
	التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات			
	يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	١٦	٢٨	٥٦	**-٤٠**	٣٨	٤٥	١٧	**٢١**	٢٥	٤٣	٣٢	**-٧**	٦١	٢١	١٨	**٤٣**	٢	١٢	٨٦	**-٨٤**	٢٣	٥٦	٢١	**٢**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	٣٠	٢٥	٤٥	**-١٥**	٦٠	٢٧	١٣	**٤٧**	٥٢	٣٢	١٦	**٣٦**	٦٤	٢٩	٧	**٥٧**	٢	٢١	٧٧	**-٧٥**	٣٧	٣٣	٣٠	**٧**
المبيعات في السوق المحلية	٢٩	٢٦	٤٥	**-١٦**	٦٠	٢٦	١٤	**٤٦**	٥١	٣٣	١٦	**٣٥**	٦٤	٢٩	٧	**٥٧**	٢	٢١	٧٧	**-٧٥**	٣٧	٣٣	٣٠	**٧**
المبيعات في السوق الدولية	٢٥	٢٣	٥١	**-٢٦**	٥٨	٣٠	١٢	**٤٦**	٥٠	٠	٥٠	**٠**	٧٥	٢٥	٠	**٧٥**	٠	٢٠	٨٠	**-٨٠**	٠	٢٠	٨٠	**-٨٠**
حجم المخزون	٢٥	٤٥	٣٠	**-٥**	١٢	٦٠	٢٨	**-١٦**	٣٨	٤٩	١٣	**٢٥**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٢١	٧٥	٤	**١٧**	٠	٩٦	٤	**-٤**
مستوى استغلال الطاقة[3]	٢٦	٣٨	٣٦	**-١٠**	٤٣	٤٩	٨	**٣٥**	٣٩	٤٢	١٨	**٢١**	٤٢	٥٣	٥	**٣٧**	١٤	٣٦	٥٠	**-٣٦**	٢٩	٦٤	٧	**٢٢**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	١٢	٤٩	٣٩	**-٢٧**	٢٠	٦٧	١٣	**٧**	٢٠	٦٨	١٣	**٧**	٢٣	٧٥	٢	**٢١**	٥	٣٥	٦٠	**-٥٦**	٢٣	٦٠	١٦	**٧**
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٦	٣٢	٣٢	**٤**	٢٧	٦٠	١٣	**١٤**	٢٩	٣٢	٣٩	**-١٠**	٢٩	٦٦	٥	**٢٤**	٤٧	٤١	١٢	**٣٥**	١٨	٧٩	٣	**١٥**
الأجور	٥٢	٤٥	٣	**٤٩**	٥١	٤٨	١	**٥٠**	٤٦	٥٠	٤	**٤٢**	٥٤	٤٦	٠	**٥٤**	٤٠	٥١	٩	**٣٠**	٥٣	٤٢	٥	**٤٨**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	٨٠	١٨	٢	**٧٨**	٢٩	٦٧	٤	**٢٥**	٦١	٣٥	٤	**٥٧**	٣٩	٦١	٠	**٣٩**	٧٠	٣٠	٠	**٧٠**	٠	٩٠	١٠	**-١٠**
العمالة	١١	٦٣	٢٦	**-١٥**	١٦	٧١	١٣	**٣**	٢٠	٦٠	٢٠	**٠**	١٦	٧٩	٥	**١١**	٧	٦٧	٢٦	**-١٩**	١٦	٧٢	١٢	**٤**

المؤشر	قطاع النقل								قطاع الاتصالات								قطاع الوساطة المالية							
	التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات				التقييم				التوقعات			
	يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩				يناير – يونيو ٢٠٠٩				يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩			
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]	أعلى	ظل ثابتا	أقل	الصافي[2]
النمو الاقتصادي	٧	٤٣	٥٠	**-٤٣**	٤٣	٣٠	٢٧	**١٦**	٠	٣٨	٦٢	**-٦٢**	٢٤	٤١	٣٤	**-١٠**	٨	٤٠	٥٢	**-٤٥**	٥١	٤٢	٨	**٤٣**
النشاط الاقتصادي																								
الإنتاج	١٨	٢٧	٥٥	**-٣٧**	٦٤	١٤	٢١	**٤٣**	١٤	٣٨	٤٨	**-٣٤**	٤٥	٢١	٣٤	**١١**	٢٦	٢٥	٤٩	**-٢٣**	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**
المبيعات في السوق المحلية	١٨	٢٧	٥٥	**-٣٧**	٦٤	١٥	٢٢	**٤٢**	١٤	٣٨	٤٨	**-٣٤**	٤٥	٢١	٣٤	**١١**	٢٦	٢٥	٤٩	**-٢٣**	٧٢	٢٢	٦	**٦٦**
المبيعات في السوق الدولية	٢٠	١٠	٧٠	**-٥٠**	٧٠	١٠	٢٠	**٥٠**	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	٥٠	٠	٥٠	**٠**	٢٥	٠	٧٥	**-٥٠**	٥٠	٢٥	٢٥	**٢٥**
حجم المخزون	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	٦٧	٣٣	**-٣٣**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	–	–	–	–	–	–	–	–
مستوى استغلال الطاقة[3]	٢٤	٤٨	٢٨	**-٤**	٣٢	٦٨	٠	**٣٢**	٢٥	٦٢	١٣	**١٢**	٣٨	٤٩	١٣	**٢٥**	٤٠	٤٠	٢٠	**٢٠**	٦٠	٤٠	٠	**٦٠**
الأسعار																								
أسعار المنتج النهائي	٩	٥٧	٣٤	**-٢٥**	١٨	٧١	١١	**٧**	١٠	٦٩	٢١	**-١١**	٣	٦٩	٢٨	**-٢٥**	٥	٧٥	٢٠	**-١٥**	٩	٨٥	٦	**٣**
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٣	٤٣	١٤	**٢٩**	٢٩	٧١	٠	**٢٩**	٣٠	٣٠	٤٠	**-١٠**	٣٠	٥٠	٢٠	**١٠**	٠	٥٠	٥٠	**-٥٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**
الأجور	٣٢	٦٨	٠	**٣٢**	٤٥	٥٤	٢	**٤٣**	٢٨	٦٩	٣	**٢٥**	٣٤	٦٣	٣	**٣١**	٢٦	٥٩	١٥	**١١**	٦٢	٣٦	٢	**٦٠**
المدخلات الأولية																								
الاستثمار	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	٣٣	٦٧	٠	**٣٣**	١٠٠	٠	٠	**١٠٠**	٠	١٠٠	٠	**٠**	٨٠	٢٠	٠	**٨٠**	١٠	٩٠	٠	**١٠**
العمالة	٥	٧١	٢٣	**-١٨**	١٦	٧٥	٩	**٧**	٢١	٤٥	٣٤	**-١٣**	٧	٥٩	٣٤	**-٢٧**	٢٢	٥٢	٢٦	**-٤**	٣٨	٥٩	٣	**٣٥**

[1] تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . مجموع الردود بأعلى، وثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

[2] الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل.

[3] أعلى : كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة : في حدود المعتاد، أقل : أقل من المعتاد.